

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 2015/5/28-25

قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب
والتعاون الثلاثي

للموافقة



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2015/5-D
27 April 2015
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بالموظفين المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

السيد S. Samkange	السيد K. Crossley
مدير	نائب مدير
شعبة السياسات والبرامج	شعبة السياسات والبرامج
رقم الهاتف: 066513-2262	رقم الهاتف: 066513-2964

موجز تنفيذي

يوفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب حلولاً حقيقية وملموسة لتحديات إنمائية مشتركة. ويشكّل تبادل أفضل الممارسات، وتمويل مشاريع رائدة في البلدان النائية، وتوفير رأس المال للتوسع في المشاريع الناجحة، والإمداد بالمنافع العامة الإقليمية، واستحداث التكنولوجيات المناسبة وتطويعها، فرصاً يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يستفيد منها بشكل أفضل.

بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة (2013)⁽¹⁾

تصل عمليات برنامج الأغذية العالمي ("البرنامج") إلى 10 في المائة تقريباً من الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية في العالم. ولن يتسنى دعم التقدم صوب تحقيق أهداف تحدي القضاء على الجوع وبلوغ هدف التنمية المستدامة المقترح المتعلق بإنهاء الجوع، بدون تعبئة المزيد من الموارد والخبرات والمهارات والقدرات والابتكارات في البلدان النامية.

وتماشياً مع خطة البرنامج الاستراتيجية (2014-2017) وأهدافه الاستراتيجية الأربعة، تركز هذه السياسة على الدعم المقدم من البرنامج في الوقت الحاضر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما على المستويين القطري والإقليمي. وهي ترمي إلى زيادة توسيع نطاق آليات البرنامج في الانخراط مع البلدان النامية في دعم التقدم صوب تحقيق أهداف تحدي القضاء على الجوع وهدف التنمية المستدامة الناشئ المتعلق بإنهاء الجوع.

وتحدد السياسة مجموعة من المبادئ التوجيهية لانخراط البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

- ◀ التركيز على السكان الأضعف؛
- ◀ تشجيع الملكية المحلية؛
- ◀ كفاءة الشمول والتوازن؛

(1) رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2013:

<http://www.un.org/ar/sg/messages/searchstr.asp?newsID=1049>

- ◀ تيسير التعلم والابتكار؛
- ◀ تعزيز النظم والقدرات القطرية؛
- ◀ التأكيد على التكامل؛
- ◀ إضافة القيمة؛
- ◀ الاستفادة من الهياكل القائمة.

وتمشيا مع هذه المبادئ، سوف يسعى البرنامج إلى:

- ◀ تيسير تبادل الخبرات والمعارف والمهارات والمعلومات والممارسات على المستويات القطرية والإقليمية ذات الصلة بإنهاء الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛
- ◀ تشجيع الابتكارات ونشر الدروس المتعلقة بتوسيع نطاق الممارسات المبتكرة للأمن الغذائي؛
- ◀ تعزيز انخراط البرنامج وشركائه مع البلدان النامية التي لديها خبرات ملائمة يمكن تقاسمها؛
- ◀ إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال إنهاء الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛
- ◀ تعزيز الروابط بين البرنامج ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية المحلية لإرساء قاعدة الأدلة اللازمة لأنشطة القضاء على الجوع؛
- ◀ تحقيق التكامل والاتساق بين عمل البرنامج والمبادرات الأوسع نطاقا الشاملة لعموم منظومة الأمم المتحدة بغية تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

وينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، ويدرك البرنامج أن التعاون بين الشمال والجنوب يظل أساسيا للتوصل إلى عالم خالٍ من الجوع. لذلك فإن البرنامج يدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه إحدى الآليات العديدة لتعزيز انخراطه مع البلدان النامية.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على "سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" (WFP/EB.A/2015/5-D).

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

السياق

- 1- تقوم البلدان، من خلال توكي الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة المقترحة، وتحدي القضاء على الجوع، بتحديد أولويات المبادرات الرامية إلى إنهاء الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وولاية البرنامج، وسياساته، وعملياته تضعه في مقدمة هذه الجهود، التي تشمل أهدافها توفير إمكانية يُعول عليها لحصول جميع الناس على الأغذية والتغذية الكافية؛ والقضاء على سوء التغذية؛ وضمان استدامة النظم الغذائية وصمودها؛ ودعم سبل عيش السكان الأفقر والأضعف.
- 2- وتصل عمليات البرنامج الجارية إلى 10 في المائة تقريبا من الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية في العالم.⁽²⁾ ولن يتسنى للبلدان أن ترسي الممارسات والنظم اللازمة للقضاء على الجوع بدون تعبئة المزيد من الموارد والخبرات والمهارات والقدرات والممارسات في البلدان النامية.
- 3- ومن منظور المكاتب القطرية للبرنامج، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هو شكل من أشكال التعاون الذي له خصائصه ومبادئه الخاصة التي يمكن أن تدعم الجهود ذات الملكية الوطنية في ثلاثة مجالات رئيسية:
 - ◀ القدرات القطرية. من شأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يمكّن البرنامج من الانتقال، بوتيرة أسرع، من تقديم المعونة الغذائية إلى دعم البرامج ذات الملكية القطرية والرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتستطيع البلدان، بنقاسمها للخبرات والأدوات والمهارات، تعزيز نظمها وقدراتها وزيادة ملكيتها للإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي؛
 - ◀ الموارد. مع استمرار الأزمات الاقتصادية عبر العالم وتزايد الطلب على المساعدة الغذائية، تنشأ الحاجة إلى مصادر تمويل جديدة. ويمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والترتيبات الثلاثية، والمساهمات العينية أو النقدية من خلال التوأمة، مصادرَ محتملة مهمة للتمويل؛
 - ◀ الابتكار. ينشأ الكثير من الابتكارات التي تدعم الأمن الغذائي من الممارسات الجارية في البلدان النامية. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن ييسر تحديد الحلول المحتملة واختبارها في مختلف ظروف العالم الحقيقي.

التعاريف والمفاهيم الرئيسية

- 4- يتبع البرنامج، في الدعم الذي يقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التعاريف والتوجيهات التي وضعتها مذكرة الأمين العام التوجيهية لعام 2012 "إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي".⁽³⁾

(2) وفقا للطريقة الحالية لحساب المستفيدين، والتي لا تشمل جميع الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم من خلال تدابير البرنامج المتعلقة بتنمية القدرات.

(3) http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/Key%20Policy%20Documents/SSC%2017_3E.pdf

5- وتعرف المبادئ التوجيهية "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" بأنه:

عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية و/أو المشتركة [...] الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراسة التقنية، ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية و/أو مشتركة فيما بينهما داخل المناطق وفيما بينها. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له.

ويستند هذا التعريف إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي، التي تم التفاوض بشأنها في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2009.⁽⁴⁾

6- وتُعرّف المبادئ التوجيهية مصطلح "التعاون الثلاثي" بأنه:

التعاون الذي تقوم فيه البلدان المانحة التقليدية والمنظمات المتعددة الأطراف بتيسير المبادرات فيما بين بلدان الجنوب عن طريق إتاحة التمويل والتدريب والأنظمة الإدارية والتكنولوجية إضافة إلى أشكال أخرى من الدعم.

7- وفي حين أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر قيم لأشكال التعاون الدولي الأخرى، فإن البرنامج يدرك بين التعاون بين الشمال والجنوب يظل أساسياً للقضاء على الجوع. وييسر البرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بناء على طلب البلدان النامية، بمساعدتها على استكشاف أوجه التكامل والتعاقد في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي وذلك في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

أساس السياسة وهدفها

8- إن هدف هذه السياسة هو توسيع نطاق انخراط البرنامج في البلدان النامية لدعم التقدم صوب تحقيق أهداف "تحدي القضاء على الجوع" وكذلك "أهداف التنمية المستدامة" المقترحة.

9- ويدرك البرنامج أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق تقدم في كل الأهداف الاستراتيجية الأربعة لخطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017. وسوف يشجع البرنامج تكامل أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي واستكشافها في المجالات الأربعة كلها، حسب الاقتضاء.

10- ويدعم البرنامج أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نحو ما جاءت في الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي:⁽⁴⁾

- (أ) دعم الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
- (ب) تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية؛
- (ج) تحسين تبادل التجارب والخبرات فيما بين البلدان النامية؛
- (د) التصدي للتحديات الإنمائية المحددة للبلدان النامية؛
- (هـ) زيادة تأثير التعاون الدولي.

⁽⁴⁾ الأمم المتحدة. 2010. وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 64/222)

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/64/222&referer=/english/&Lang=A

-11

وستطبق المبادئ التالية في أنشطة البرنامج الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

- ◀ التركيز على السكان الأضعف. ينبغي أن يكون المستفيدون الرئيسيون من انخراط البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هم السكان الأضعف.
- ◀ تشجيع الملكية المحلية. يرحب البرنامج ويدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الوطني ودون الإقليمي وعلى صعيد المجتمعات المحلية، الموجّه من الطلب والملكية القطريين على المستويين الوطني والمحلي.
- ◀ التأكيد على التكامل. يكمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب ولكنه ليس بديلاً عنه. أما التعاون الثلاثي فيجمع بين ميزات النهجين.
- ◀ كفاءة الشمول والتوازن. يجب أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يدعمه البرنامج شاملاً وقائماً على العدالة. ويدرك البرنامج أن جميع البلدان – بصرف النظر عن مرحلة نموها – لديها تجارب جديدة بالتقاسم.
- ◀ تيسير التعلم والابتكار. يدعم البرنامج البلدان في تقاسمها للممارسات وتصميمها للحلول مع البلدان الأخرى.
- ◀ تعزيز النظم والقدرات القطرية. يركز البرنامج، لدى تيسيره التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على النظم والمؤسسات المحلية بغية تعزيز استدامة برامج الأمن الغذائي والملكية المحلية.
- ◀ التركيز على إضافة القيمة. ينخرط البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عندما يكون قادراً على إضافة القيمة بفضل شبكته العالمية، وخبرته، وفعاليتها التكاليفية، وقدرته التنفيذية.
- ◀ الاستفادة من الهياكل القائمة. يدعم البرنامج، قدر الإمكان، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق البرامج والهياكل القائمة وذلك على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج العمل الحالي للبرنامج

-12

يدعم البرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمله على مستوى السياسات، والبرامج، والتنفيذ، وذلك في مجموعة واسعة من المجالات، تشمل الوجبات المدرسية، والتغذية، وربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق من خلال مبادرة الشراء من أجل التقدم، والمشتريات، والزراعة المستدامة، وشبكات الحماية والأمان الاجتماعية، وفرص الحصول على الغذاء الكافي عن طريق الأسواق، والخدمات المتعلقة بتغيير المناخ الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ووضع استراتيجيات القضاء على الجوع.

-13

ويدعم البرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال طائفة من الطرائق، منها تقاسم المعارف، والتعاون التقني، والدعم في مجال السياسات، والدعوة المشتركة، والدعم العيني، والمبادرات الإقليمية. وفيما يلي بعض الأمثلة لما تقدم:

- ◀ تقاسم المعارف. أسهم البرنامج في نشر الممارسات المتبعة في البلدان النامية عن طريق تيسير تقاسم المعارف المتعلقة بسياسات وبرامج القضاء على الجوع. قام مركز الامتياز لمكافحة الجوع في البرازيل التابع للبرنامج بدعم بنغلاديش في إعداد برنامج للتغذية المدرسية مرتبط بالزراعة المحلية. وقامت بنغلاديش، مستفيدة من تجربة استراتيجية القضاء على الجوع في البرازيل، بفحص طرق لربط التغذية المدرسية بالسياسات والبرامج الأوسع نطاقاً المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي. وستوفر النتائج المعلومات التي يمكن لبنغلاديش على أساسها أن تقرر ما إذا كانت ستدرج الوجبات المدرسية المرتبطة بالمنتجين المحليين في رؤيتها وخطتها الطويلة الأجل المتصلة بعملية التحول.

التعاون التقني. دعم البرنامج، مستفيداً من تجربته في مبادرة الشراء من أجل التقدم، الأمن الغذائي والتغذوي وفرص إدراج الدخل لمجتمعات المزارعين والضعفاء في ملاوي. ومن خلال مبادرة "الشراء من الأفارقة من أجل أفريقيا" التي تضم البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وحكومة البرازيل، اكتسبت ملاوي المعلومات اللازمة لتنفيذ استراتيجية وطنية للصحة والتغذية المدرستين على نحو يرتبط بالإنتاج المحلي. إضافة لما تقدم، فإن طلب البرنامج على الأغذية يمكن استخدامه في كفالة الأسواق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

تعبئة الدعم العيني. في أثناء أزمة الأغذية في القرن الأفريقي في الفترة 2011-2012، ييسر البرنامج تسليم المساهمات العينية المقدمة من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - وهي أنغولا، وموزامبيق، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا - وكذلك من كوبا، وسري لانكا، والسودان. وتم توزيع ما قيمته أكثر من 13.9 مليون دولار أمريكي من الأرز، والسكر، والأسماك، والفاصولياء، واللحوم، والذرة الرفيعة، وزيت الأرز، والبازلاء، والملح الخشن، والصويا، والذرة في إثيوبيا، وكينيا، والصومال.

الدعم في مجال السياسات. في شراكة مع وكالة التعاون الدولي في شيلي، مد البرنامج يد العون لتحسين التغذية في باراغواي. وقام البرنامج والوكالة، من خلال التعاون الثلاثي، بدعم إعادة هيكلة برنامج باراغواي الوطني بشأن التغذية وبالتأثير على السياسة الصحية واستراتيجيات الحد من الفقر وعدم المساواة. وأسفر ذلك عن صياغة و سن قانون بشأن الوقاية من نقص التغذية.

14- ويمكن للبلدان التماس و/أو تطبيق نهج وآليات مختلفة لتقاسم تجاربها، بناء على سياقاتها وأهدافها الخاصة. فلكل بلد تجربته الفريدة، ويتعين على البرنامج دعمه بطريقة تعبر عن احتياجاته الخاصة وسياقه الخاص.

15- وعلى سبيل المثال، يعتبر مركز الامتياز لمكافحة الجوع في البرازيل التابع للبرنامج شراكة بين البرنامج وحكومة البرازيل تساعد في إتاحة التجربة البرازيلية في التصدي لتحدي القضاء على الجوع للبلدان النامية الأخرى للتعلم منها وتقاسمها وتكييفها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويدعو المركز إلى وضع برامج وسياسات مستدامة مملوكة وطنياً للتغذية المدرسية، والحماية الاجتماعية، والتغذية. وقد ساعد المركز على تعزيز أدوات البرنامج وقدراته على دفع الحكومات إلى الانخراط في تصميم وتنفيذ البرامج الوطنية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.



- 16- وسيعمل البرنامج مع البلدان المهتمة لدعمها في تقاسم تجاربها مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التُّهَج والخيارات المحتملة، والاستناد إلى تجربة مركز الامتياز لمكافحة الجوع في البرازيل التابع للبرنامج وشركائه الأخرى. وفي هذا السياق سيسعى البرنامج إلى تشجيع ما يلي:
- ◀ *التقاسم المنهجي والفعال للمعارف فيما بين بلدان الجنوب.* ترتيبات مؤسسية تُمكن البلدان الأخرى من الاستفادة من خبرة بلد رائد من خلال نهج ومنهجية منتظمين.
 - ◀ *التجارب والخبرات المتعلقة بتنفيذ أنشطة القضاء على الجوع.* يمكن للبلدان أن تستخدم ترتيبات تقاسم المعارف فيما بين بلدان الجنوب لكي تصبح من البلدان المناصرة والشريكة في إيجاد وسائل عملية كفيلة بتحقيق أهداف القضاء على الجوع – بما في ذلك على المستوى الإقليمي.
 - ◀ *القيمة المضافة المتبادلة.* من خلال تشجيع تقاسم المعارف والتجارب فيما بين بلدان الجنوب وضمن التعاون الثلاثي، يمكن أن يساعد البرنامج على زيادة حصول البلدان على الخبرة التقنية المتخصصة التي قد لا تكون متاحة بشكل مباشر من خلال البرنامج.

تنفيذ السياسة

الأولويات

- 17- سيضطلع البرنامج، لتعزيز دعمه للجهود القطرية الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية بما يتماشى مع الأهداف العالمية والوطنية، بالأنشطة التالية في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:
- ◀ *إنشاء نظام فعال لإدارة المعلومات والمعارف لتيسير تقاسم المعارف بين البلدان.* وينبغي أن يوفر هذا النظام إمكانية الوصول إلى أفضل الممارسات لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسوف يسعى البرنامج إلى مقابلة احتياجات البلدان النامية الطالبة للدعم في صورة معارف ومهارات ومعلومات وبحوث وممارسات. كما سيُشجع موظفيه على تكوين جماعة من الممارسين لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز التقاسم الداخلي للمعارف والخبرات ذات الصلة.
 - ◀ *تشجيع الابتكار.* سيساعد البرنامج في تحديد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتضمنة في برامجه والتي يمكنها المساعدة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وسوف يشجع البرنامج مكاتبه القطرية، وبخاصة مصممي الخطط والبرامج على الاهتمام بفرص التعاون، ودمج الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب بما يتمشى مع طلبات البلدان. كما سوف يساعد في تحديد أساليب لربط المبادرات الابتكارية بآليات التمويل القائمة التي يمكنها أن تدعم تحديد واختبار نماذج بقصد توسيع نطاقها فيما بعد.
 - ◀ *إنشاء آليات مؤسسية ملائمة ومُعَدّة حسب الطلب لتقاسم الخبرات القطرية النوعية والاستفادة من التجارب القطرية.* ويمكن أن يتخذ ذلك مثلاً شكل أدوات ومنصات لتقاسم المعارف، أو آليات تبادل الخبراء، أو ترتيبات أوسع للمشاركة كمركز الامتياز في البرازيل التابع للبرنامج.
 - ◀ *دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدفع عجلة التعاون على تحسين الأمن الغذائي والتغذية.* سوف يبسر الدعم الذي يقدمه البرنامج تقاسم الخبرات والمعلومات والقدرات في مجال بناء القدرة على الصمود، والاستعداد للطوارئ،

والحد من مخاطر الكوارث، والتغذية. وسوف يشترك البرنامج المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في توسيع نطاق مبادرات الأمن الغذائي والتغذية، واستكشاف فرص التعاون الثلاثي في هذا المجال، كما سيعزز عملية إعداد استراتيجيات القضاء على الجوع عن طريق مساعدة المؤسسات الإقليمية في جمع ونشر الدروس المستفادة من التجارب الوطنية في ميدان العمل مع مركز الامتياز لمكافحة الجوع التابع للبرنامج.

بناء قاعدة الأدلة لأنشطة القضاء على الجوع من خلال توثيق الروابط مع مؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية المحلية في البلدان النامية. يمكن أن تضطلع المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية بدور قيم في تنمية القدرات الوطنية في مجال تحليل الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع. وسوف يستكشف البرنامج، بتوجيه من الطلبات الوطنية وبالتنسيق مع الحكومات، إمكانيات إقامة شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية – بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي – لزيادة التحليلات الخاصة بالأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع وتعزيز الروابط بين البحوث والتعلم العملي والابتكار.

تحقيق التكامل والاتساق بين عمل البرنامج ومبادرات الأمم المتحدة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. سوف يستكشف البرنامج فرص التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيحقق الاتساق بين جهوده وجهود منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً من خلال تقاسم المعارف مع الوكالات الأخرى بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الدعوة إلى الاستثمارات في مجال التغذية من خلال الدراسات حول تكلفة الجوع في أفريقيا

تتقصى الدراسات حول تكلفة الجوع في أفريقيا الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنقص تغذية الأطفال في أفريقيا وتقدم مبررات قوية للحكومات الأفريقية للاستثمار في التغذية. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قدم البرنامج دعماً تقنياً وميدانياً لإجراء الدراسات، بما في ذلك نقل الخبرات من أمريكا اللاتينية من خلال شراكته مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد أسهمت النتائج الأولية للدراسات في زيادة وعي راسمي السياسات بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لنقص تغذية الأطفال؛ وأثرت على المحافل السياسية الرفيعة المستوى؛ وعززت قيام البلدان الأفريقية بإدراج الممارسات المتقاسمة في برامج التغذية.

أهم المنجزات المنشودة

-18

سوف يقتضي تنفيذ السياسة من البرنامج العمل في أربعة مجالات رئيسية:

تزويد المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بالإرشاد والدعم فيما يتعلق بالانخراط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتيسيرهما. وثمة حاجة إلى مزيد من الدعوة والتوجيه لكفالة دمج نهج البرنامج في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمله. ولا بد من تشجيع مكاتب البرنامج الإقليمية ومكاتبه القطرية وتنمية قدراتها في مجال العناية بأنشطة بلدان الجنوب ودعمها في البرامج القطرية والإقليمية، على النحو الملائم؛ وتحديد أفضل السبل لتحسين انخراطها في التعاون، بما في ذلك في البلدان المهتمة بتقاسم المعارف والتجارب، ومن تحديد أماكن مصادر أخرى للتجارب والخبرات في البلدان النامية.

- ← توفير منصة فعالة لتقاسم المعارف والمعلومات المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي والتغذية و/أو الارتباط بهذه المنصة. فتقاسم المعارف مسألة أساسية للتعاون. وكثيراً ما تطلب الحكومات من البرنامج أمثلة على الممارسات والتجارب ذات الصلة من بلدان أخرى. غير أن البرنامج لا يملك نظاماً فعالاً لاستخلاص الدروس وأفضل الممارسات من شتى أرجاء العالم. وسيكون عليه أن يعزز نظم إدارة المعلومات والمعارف لديه كي يحسن دعمه لتوليد المعارف وتقاسمها فيما بين البلدان. وبغية تجنب الازدواجية وتعزيز التعاون بين الوكالات، سيقوم البرنامج باستعراض منصات المعلومات وأدواتها في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها المنظمات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب⁽⁵⁾ والبنك الدولي⁽⁶⁾.
- ← تعزيز شبكة خبرات البرنامج بإنشاء آليات أخرى للاستفادة من خبرة البلدان النامية. سوف يستكشف البرنامج خيارات لإنشاء آليات أخرى للتعاون وتقاسم التجارب. تكمل الآليات القائمة وتحقق قيمة مضافة. ويمكن أن تشمل هذه الآليات مراكز الامتياز، أو ترتيبات أخرى للشراكة، وقوائم الخبراء التقنيين، وتبادل الزيارات، ونقل التكنولوجيا والشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم الدعوة.
- ← إنشاء حوافز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية بما يتماشى مع النظام الأساسي للبرنامج، ولائحته العامة، وإطاره المالي. وتشمل الآليات التي يتعين على البرنامج استكشافها التوأمة والترتيبات المماثلة، وربط آليات التمويل الحالية بالابتكارات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتيسير برامج التعاون الثلاثي.

الدعم المراعي للسياقات المحددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- 19- يدرك البرنامج أن جميع البلدان – بصرف النظر عن مرحلة نموها أو مستوى دخلها – يمكن أن يكون لديها تجارب وممارسات وتكنولوجيات مبتكرة جديرة بالتقاسم. وعلى البرنامج أن يكفل اتسام ما لديه من آليات للتيسير بالمرونة الكافية للتأقلم مع مختلف السياقات عبر العالم. وليست كل الممارسات مناسبة لتكرارها أو توسيع نطاقها؛ ويمكن للبرنامج، قبل قيامه بتيسير التبادل فيما بين بلدان الجنوب، أن يساعد هذه البلدان في تقدير السياقات والأوضاع الخاصة بها ومدى إمكانية تطويع النهج المحتملة لهذه السياقات والأوضاع.
- 20- ويسلم البرنامج بأن بعض البلدان تزيد بسرعة من نفوذها على المستوى الإقليمي. ويتزايد عدد البلدان النامية التي تتمتع بمؤشرات قوية للاقتصاد الكلي والتي أصبحت من الشركاء الفاعلين في مجال التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية. وأنشأ بعضها وكالات التعاون الدولي الخاصة به. وعلى الرغم من ذلك، فقد تكون هناك طرائق يستطيع بها البرنامج – إذا طُلب منه ذلك – أن يواصل تقديم الدعم لهذه البلدان في معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية المستمرة، بما في ذلك عن طريق التعاون التقني وتنمية القدرات وتيسير روابط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

⁽⁵⁾ مثل منصة "South-South Global Assets and Technology Exchange Platform – SS-GATE" وهي عبارة عن مركز لتبادل المعلومات بشأن التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

⁽⁶⁾ مثل نشرة "The Art of Knowledge Exchange" ودراسات البنك الدولي عن مراكز المعرفة.

الاعتبارات الخاصة بالموارد اللازمة لتنفيذ السياسة

- 21- بغية تنفيذ هذه السياسة، سيعتمد البرنامج على خبرته وقدراته وهياكله على المستويات القطرية والإقليمية والأقليمية والعالمية. وسوف يواصل البرنامج تعزيز دعمه للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، آخذاً بعين الاعتبار أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات الأربعة للأهداف الاستراتيجية للبرنامج. وتتطلب الروابط بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمية القدرات والمساعدة التقنية – وأهميتها لوظائف مثل إدارة المعارف، وإدارة التخطيط والبرامج، والشراكات والدعوة، وتعبئة الموارد – من البرنامج أن يعمل من خلال الشعب التابعة له والمجالات التقنية ومستويات العمل عند تنفيذ هذه السياسة.
- 22- وسيحتاج تنفيذ هذه السياسة إلى التنسيق والتعاون بين الوكالات. وسيزيد البرنامج من انخراطه في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما يستطيع البرنامج الاعتماد على المبادرات القائمة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل فريق العمل المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يسهم فيه البرنامج بالتنسيق مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها.

الخلاصات

- 23- يعترف البرنامج بما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أهمية وما ينطوي عليه من إمكانيات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية، خاصة عن طريق تعزيز القدرات القطرية والجهود والابتكارات المملوكة وطنياً.
- 24- ويتضح أكثر فأكثر من عملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة أن الكثير من البلدان النامية لديها حلول تدعم تحقيق القضاء على الجوع. ويمكن للبرنامج أن يضيف قيمة لذلك عن طريق تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بقصد توفير هذه الحلول على نطاق أوسع.
- 25- وسيركز البرنامج، لدى تنفيذ هذه السياسة، على تيسير تقاسم الخبرات والمعارف والمهارات القطرية المتصلة بإنهاء الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛ وتشجيع البرامج وغيرها من الابتكارات؛ واستكشاف الخيارات المتاحة للبلدان فيما يتعلق بإنشاء آليات تستخلص تجاربها القطرية وتكفل تقاسمها، وتقديم الدعم لها في ذلك؛ ودفع عجلة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية؛ وبناء قاعدة الأدلة لأنشطة القضاء على الجوع بالتعاون مع مؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية المحلية؛ وتحقيق التكامل والتناسق بين عمله والمبادرات الأوسع نطاقاً الشاملة لعموم منظومة الأمم المتحدة.
- 26- ويدرك البرنامج أن لجميع البلدان النامية خبرات جديرة بالتقاسم وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو بمثابة تكمة قيمة ومكملة للتعاون بين الشمال والجنوب. ويدعم البرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفه إحدى الآليات العديدة لتعزيز انخراطه مع البلدان النامية. وسيتيح البرنامج المرونة الكافية في تنفيذ هذه السياسة للوفاء بالاحتياجات السياقية المحددة لكل بلد من البلدان.